الاختلاف بين حديثي
(لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ)
و(لاَ بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).
دراسة أسانيدها وأحكامَها والجمع بينهما

إعداد

د. خضر بن صالح بن سند

الأستاذ المساعد بجامعة الباحة

اصدار أكتوبر لسنة ٢٠٢٠م

شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

مستخلص البحث

هذا بحث يهتم بالجمع بين حديثين يظن غير المتخصص وجود تعارض بينهما وهما :(لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللهُمَّ اغْفِرْ لي إِنْ شِئْتَ) وحديث : (لاَ بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ).

وقد قام البحث على طَريقَة اَلمحَدثين في جمع الروايات والطرق ثم الكلام على أسانيدها والحكم عليها ، وبعد ذلك الجمع بين الحديثين من خلال النصوص النبوية الأخرى وأقوال العلماء من عهد الصحابة والتابعين حتى المتأخرين من شراح الحديث والفقهاء وغيرهم .

وظهر جلياً أنه لا تعارض بين الحديثين ولكل حديث معنى مستقل بذاته .

ويهدف البحث لدفع شبهة تعارض الأحاديث النبوية ، وإظهار عظمة كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

This research pays attention to bring agreement between two hadiths considered by unspecialized person to be conflicted: (You must not supplicate: 'O Allah! forgive me if You wish) and (Do not worry, it will be a purification (for you), Allah willing.).

The research is based on the hadith scholars in collecting narrations and ways, investigating and judging the isnad, and finally bringing agreement between the two hadiths through other prophetic texts and scholars' opinions from prophet's companions, their followers, up to the latter ones of hadith explainers, and jurists.

It is clear that there is no conflict between the two hadiths as each of them has an independent meaning and purpose.

The research aims to refute the claim of prophetic sayings conflict. In addition, the research highlights the glory of prophet Mohammed (PBUH) sayings and that No falsehood can approach them from before or behind them

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن الله سبحانه وتعالى قيَّض لخدمة الدين رجالاً مخلصين، في طليعتهم ومقدمتهم حملة الشرف العظيم حديث النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم؛ فنقلوه كابرا عن كابر، وثقة عن ثقة، حتى وصل إلينا بفضل الله ثم بجهودهم.

ولم يدخروا جهداً في تنقيح صحيحه من ضعيفه، والكلام على رجاله ورواته، وغريبه ومشكله، وناسخه ومنسوخه.

فأخذ العلماء في التصنيف في أقسامه ومجالاته وفنونه منذ القرن الثاني تقريبا، فقام الإمام مالك بتصنيف الموطأ، وكتب همام بن منبه صحيفته المعروفة، وكذلك ألف معمر بن راشد الجامع –وهو الإمام المعروف– الملحق بمصنف عبد الرزاق، وتاريخ المكتبة الإسلامية حافل يزخر بفضل الله بإسهامات أهل الحديث ويحفظ تراثهم منذ مئات السنين.

وكان الجمع بادئ الأمر يشمل الأحاديث المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها سواء صحت عنه أو لم تصح، حتى جاء إمام الدنيا في وقته، أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري فألف كتابه الصحيح، انتقى فيه الأحاديث الثابتة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتلاه أقوام من بعده وإن لم يبلغوا مبلغه، كالإمام مسلم وابن خزيمة والحاكم وابن حبان وابن السكن وابن الجارود في المنتقى، وخرجوا في بعض المؤلفات على أحاديثهم وهو ما يعرف بالمستخرجات كمستخرج أبي عوانة وأبي نعيم وغيرهما.

ولم يكتفوا بكتابة الصحيح فحسب، بل جاء من ألف في الضعيف وحده، بل وفي الموضوع كصنيع ابن الجوزي في الموضوعات.

وقام آخرون بالحديث عن الأحاديث المعلة التي توهم ظاهرها الصحة وهي ضعيفة في باطنها، لا يعرفها إلا الحذاق، فقام ابن المديني بتأليف كتابه المشهور المطبوع العلل الصغير، ومثله فعل إمام عصره الدارقطني فألف كتابه العلل وهو من أوسع الكتب في العلل، وكذا فعل ابن أبي حاتم الحافظ الثقة، وقد ذيل الترمذي جامعه بكتاب في العلل، وله العلل الكبير مطبوع ومشهور.

ثم جاء أقوام من حملة هذا العلم الشريف فألفوا في فقهه وأحكامه، وحلاله وحرامه، وناسخه ومنسوخه، ومطلقه ومقيده، ومبهمه ومبينه، وكذلك في رواته ورجاله، كالتاريخ الكبير للإمام البخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وغيرهما الكثير.

وقام آخرون كأبي عبيد القاسم بن سلام فألف في غريبه لكشف غوامض لغته، وتلاه من بعده أقوام كالخطابي وإبراهيم الحربي وابن قتيبة وآخرون.

ابتداء التأليف في علم مختلف الحديث ومشكله:

وما إن بلغ التأليف في علوم السنة أوجه في القرون الأولى، حتى ظهرت البدع، وظهر الجهل، وتزامن ذلك مع وجود علماء الأمة الأعلام، فكانوا يبينون ضلال أصحاب البدع وجهلهم، ويبينون مشكل الأحاديث وما تعارض في ظاهره.

حتى تفشى الأمر، واضمحل العلم، فقام علماء أجلاء بالتأليف في هذا الفن وهو مشكل الحديث، والاختلاف فيه، فكان ممن قام بذلك خير قيام علامة الدنيا في زمانه الإمام الورع الحجة الذي جدد الله به الدين على رأس المئتين الإمام الشافعي رحمه الله فألف كتابه الماتع المعروف باختلاف الحديث، ثم تلاه الإمام اللغوي البارع المحدث ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ وكتابه مشهور متداول، ثم جاء إمام أهل زمانه العلامة الفقيه المحدث الطحاوي، فألف كتابه الماتع المعروف «شرح مشكل الآثار» وكذلك ألف الإمام ابن فورك كتابا في ذلك وهو مطبوع ومتداول.

وكان الدافع للتأليف في هذا الفن من علوم الحديث:

١- أن فهم الحديث ينبني عليه أحكام وعقائد ومنهج وسلوك، فإذا التبس على أحد حديثٌ ما، وقع في الغواية والضلالة.

٢- الذب عن السنة مما ألصق بها من توهمات وأباطيل ما أنزل الله بها من سلطان.

٣- الرد على شبهات الطاعنين من المشككين والملحدين.

أهمية هذا العلم:

قال الإمام ابن حزم رحمه الله: «وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص وأغمضه وأصعبه»[(١)].

قال الإمام ابن تيمية: «فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم»[(٢)].

وقال الحافظ السخاوي: «وهو -أي علم مختلف الحديث- من أهم الأنواع، مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة»[(١)].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١٦٣/٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤٦/٢٠).

تعريف مختلف الحديث:

مختلف الحديث هو: «أَنْ يأْتي حديثان متضادَّان في المعنى ظاهراً»[٢].

تعريف مشكل الحديث:

«الحديث الذي لم يظهر المراد منه لمعارضته مع دليل آخر صحيح»[٣].

ولا يوجد حديثان صحيحان متناقضان في الحقيقة:

قال ابن القيم رحمه الله: «وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر فهذا لا يوجد أصلاً ، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق »[٤].

وقال العلامة الشاطبي: «لا تجد ألبتَّة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف؛ لكن لَمَّا كان أفرادَ المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم »[٥].

ولهذا قال الإمام ابن تيمية: «لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به»[٦].

هذا وقد قمت بعمل متواضع في البحث بين حديثين صحيحين أخرجهما البخاري وغيره –أي فهما ثابتان من جهة النقل–، لكن ظاهرهما التعارض، فأردت أن أبين وجه هذا التعارض، وأنه في الحقيقة لا خلاف بينهما، وإنما جاء الخلاف ظاهرا من سوء الفهم عند من ليس له نظر في هذا العلم.

---

(١) فتح المغيث (٨١/٣).

(٢) تدريب الراوي (١٩٦/٢)، المقنع في علوم الحديث (٤٨٠/٢)، المنهل الروي (ص٦٠)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص٢٣٠).

(٣) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء (ص٢٦).

(٤) زاد المعاد (١٤٩/٤).

(٥) الموافقات (٢٩٤/٤).

(٦) المختصر في أصول الفقه (ص١٦٩).

وقد جعلت البحث في مطالب لترتيبه وتقسيمه وتسهيل الوصول إلى مرامه.

الاختلاف بين حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس رضي الله عنهما

جاء في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: « لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لاَ مُكْرِهَ لَهُ ».

وجاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ فَقَالَ لَهُ: «لاَ بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ».

فكيف ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستثناء بالمشيئة في الدعاء، بينما استثنى صلى الله عليه وسلم بالمشيئة في دعائه للمريض بقوله: «لا بأس طهور»؟

فالحديثان ظاهرهما التعارض بادي الرأي؛ إلا أنَّ ثَمة تفسيرا لهذا الظاهر كما سبق.

وقد جعلنا الجواب عن هذا الإشكال في خمسة مطالب، على النحو التالي:

المطلب الأول: ألفاظ الحديثين.

المطلب الثاني: تخريج الحديثين.

المطلب الثالث: الحكم على الحديثين.

المطلب الرابع: غريب الحديثين والمعنى الإجمالي لهما.

المطلب الخامس: الكلام على ظاهرة التعارض بين الحديثين.

تمهيد:

إن دعاوى المشككين في السَّنة بوجود التعارض، ليست حديثة؛ بل منشؤها يعود إلى القرن الأول في أواخر عهد الصحابة الأجلاء؛ حيث ظهرت طائفة تشكك فيما ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم كان يشكك في سماع الصحابي نفسه من النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم يشكك في معنى الحديث ويفهمه خطأ.

ولهذا نجد مثلاً النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول: سمعت الرسول صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين".

وهذا ابن مسعود، يقول: "سمعت الصادق المصدوق".

ومع هذا التحري الذي نراه قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، من علماء الحديث والمشتغلين بعلومه؛ نجد من يطعن في السُّنَّة ويشكك فيها بدعوى العلم والثقافة أو مخالفة العقل أو مخالفة الظواهر الطبيعية، أو الاكتفاء بالقرآن وحده، ولم يعتمدوا في ذلك على المناهج العلمية المعروفة المعتمدة بين العلماء، وإنما حملهم على هذا البغض لما أنزل الله، واتباع الهوى عياذًا بالله!

ونذكر هنا بعض الطوائف التي عرفت بالتشكيك في السنة، ومنها:

١. المستشرقون:

ما انفَكَّ المستشرقون منذ أن بدأ عصر الاستشراق يشككون في السنة، ويثيرون الشبه حولها، ومن أشهر هؤلاء: يوسف شاخت، وجولدتسهير وغيرهما.

فهذا جولدتسهير المتوفى سنة ١٩٢١م، صاحب كتاب دراسات محمدية، يقول: « إنه من الصعوبة بمكان أن ننخل أو نميز وبثقة من كمية الحديث الكبيرة الواسعة، قسما صحيحا يمكننا نسبته إلى النبي أو إلى أصحابه»[١]

٢. المستغربون من المسلمين:

وهم الذين يسيرون على منهج المستشرقين والغربيين من العلمانيين وغيرهم،

---

(١) الرد على مزاعم المستشرقين، (ص١١).

ومن أشهر هؤلاء الذين تبنوا هذه الدعوى في مؤلفاتهم، أحمد أمين، وأبو رية في مصر والذي رد عليه الكثير من العلماء، وسيد أحمد خان (١٨٩٧م) في الهند، والمدعو: المولوي شراغ علي، وزعيم فرقة (أهل القرآن) غلام أحمد برويز، وغيرهم[١].

٣. القرآنيون:

وهم الذين يقولون بجعل القرآن المصدر الوحيد للدين، وقد رد عليهم العلماء قديما منذ أيام الصحابة ومن بعدهم كالشافعي وغيره.

واستمراراً «لهذا الفكر المعوج الذي اتخذ من التشكيك بالسنن ورواتها ومصادرها شعارات يرددها في مختلف العالم العربي تحت مسمّيات مختلفة من التجديد والتنوير والتطوير والإصلاح، فقد ظهرت فرقة «أهل القرآن» من جديد على يد الدكتور الأزهري المصري أحمد صبحي منصور، والذي بدأ حربه على السُّنَّة في ١٩٧٧م»[٢]

وسبقه بذلك محمد توفيق صدقي في أوائل القرن العشرين.

ومن أعلام هذه الحركة عبد الله شقرلاوي الذي عمل منظمة أهل القرآن المشهورة.

---

(١) انظر مكي الشامي، السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢٠؟/١٩٩٩م) ، (ص١٠٣).

(٢) القرآنيين، نشأتهم عقائدهم، (ص٥٧).

المطلب الأول: ألفاظ الحديثين:

أولا: حديث أبي هريرة:

اللفظ الذي أخرجه أكثر المصنفين هو: «لاَ يَقُل أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ ما يَشَاءُ، لاَ مُكْرِهَ لَهُ » وهو لفظ البَخارِي.

وفي بعض الروايات: «لا يقولن» بنون التوكيد.

وفي رواية كما عند مسلم: «إذا دعا أحدكم فلا يقل».

وفي بعض ألفاظ الحديث زيادة كما عند مسلم وأبي يعلى وغيرهما: «وليعظم الرغبة فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه».

وفي بعض ألفاظ الحديث: «فإن الله صانع ما يشاء» كما عند ابن منده في التوحيد.

وفي بعض ألفاظ الحديث كما عند ابن حبان وغيره: «فإنه لا مستكره له» بدل: «لا مكره له»، والمعنى واحد.

ثانيا: حديث ابن عباس:

ولفظه: « عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ قَالَ: «لاَ بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ» فَقَالَ لَهُ: «لاَ بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ» قَالَ: قُلْتَ طَهُورٌ؟ كَلاَّ، بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ -أَوْ تَثُورُ-، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ القُبُورَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَنَعَمْ إِذًا».

المطلب الثاني: تخريج الحديثين:

الفرع الأول: تخريج حديث أبي هريرة:

تخريج حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لاَ مُكْرِهَ لَهُ».

أخرجهَ البَخارَي (٦٣٣٩)، (٧٤٧٧)، وفي الأدب المفرد (٦٠٧)، ومسلم (٢٦٧٩/٨)، (٢٦٧٩/٩) أبو داود (١٤٨٣)، والنسائي في الكبرى (١٠٣٤٣)، (١٠٣٤٤)، وابن ماجه (٣٨٥٤)، والترمذي (٣٤٩٧)، وأبو عوانة في المستخرج (١١٧٨٤)، وأبو يعلى (٦٤٩٦)، ومالك في الموطأ (٢٨)، وأحمد (٧٣١٤)، (٨٢٣٧)، (٩٩٦٨)، (٩٩٧٩)، (١٠٣١٠)، (١٠٤٩٤)، (١٠٨٦٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٧٧٣)، وعبد الرزاق (١٩٦٤١)، والحميدي (٩٩٣)، وابن حبان (٩٧٧)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٢٥٠)، وفي المعجم الصغير (١٧٠)، والأوسط (٢٠١٧)، والبيهقي في الاعتقاد (ص٨٣)، وفي الدعوات الكبير (٣٧٤)، وفي الأسماء والصفات (٣٣٢)، والطبراني في الدعاء (٦٣)، (٦٤)، (٦٥)، (٦٦)، (٦٧)، (٦٨)، (٦٩)، (٧٠)، (٧١)، (٧٢)، (٧٣)، (٧٤)، (٧٥)، وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٧٠)، وابن منده في التوحيد (٢٧٠)، والبغوي في شرح السنة (١٣٩٢)، وابن المقرئ في معجمه (١١٩١)، من طرق عن أبي هريرة

ورواه عن أبي هريرة جمع من حفاظ التابعين، منهم:

١- همام بن منبه.

٢- الأعرج.

٣- العلاء بن زياد.

٤- أبو حازم.

٥- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني.

٦- عطاء بن ميناء.

قلت: وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢٣٢٧) من طريق شعيب بن رزيق، عن أنس رضي الله عنه، ولفظه: «لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، أو ارحمني إن شئت، ولكن ليعزم مسألته؛ فإن الله يفعل ما يشاء ولا مكره له».

- وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠٣٤٥)، وفي عمل اليوم والليلة (٥٨٤) من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس به، ولفظه: «إذا دَعَا أحدكُم فليعزم الْمَسْأَلَة ولَا يقل: أعْطني إن شِئْت؛ فَإِن الله لَا مستكره لَهُ».

الفرع الثاني: تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

ولفظه كما عند البخاري: «عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أعرابيٍّ يعودَه، قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل على مريضٍ يعودَه قال: لا بأس طَهور إن شاء الله. فقال له: لا بأس طَهور إن شاء الله. قال: قُلتَ طهور؟ كلا، بل هي حمَّى تَفُور -أو تثور-، على شيخٍ كبيرٍ تُزيره القبور. فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: فنعم إذًا».

التخريج:

أخرجه البخاري (٣٦١٦)، (٥٦٥٦)، (٥٦٦٢)، وفي الأدب المفرد (٥٢٦)، والنسائي (٧٤٥٧)، وابن حبان في صحيحه (٢٩٥٩)، والطبراني في الكبير (١١٩٥١)، وفي الدعاء (٢٠٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٦٥٩٥) وفي شعب الإيمان (٨٧٧٤)، (٩٣٧٤)، وفي الأسماء والصفات (٣٥٧)، وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (١٤٧)، كلهم من طرق عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس به.

ورواه عن خالد جمع منهم:

١- وهب بن بقية.

٢- عبد العزيز بن مختار.

٣- خالد بن عبد الله.

٤- وعبد الوهاب الثقفي.

ورواه عن ابن عباس: قَيس ابن أبي حازم كما في مسند الحارث (٢٥٣)، وفي الطِّبِّ النبوي لأبي نعيم الأصبهاني (٥٨٨).

المطلب الثالث: الحكم على الحديثين:

الفرع الأول: درجة حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

حديث صحيح، متفقٌ عليه، أخرجه البخاريُّ ومسلم، وصحَّحه الترمذي وابن حبَّان وغيرهم من أهل العلم، ولا تُعرفُ له علةٌ.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته، أخرجه محمد، عن يحيى، عن عبد الرزاق، وأخرجاه من طرق أخر، عن أبي هريرة».

الفرع الثاني: درجة حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما صحيح وثابتٌ أخرجه البخاريُّ وصحَّحه ابن حبَّان.

قال البيهقي في الشُّعب: «أخرجه البخاري في الصحيح».

وقال البيهقي في السُّنن الكبرى: «رواه البخاري في الصحيح».

وقال البغوي: «هذا حديثٌ صحيح».

المطلب الرابع: غريب الحديث والمعنى الإجمالي له:

أولا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قوله: «وليعزم المسألة»: أي وليقطع ولا يعلقه[١].

قوله: «وليعظم الرغبة»: أي يبالغ في ذلك بتكرار الدُّعاء والإلحاح فيه، ويحتمل أن يرادَ به الأمر بطلَب الشَّيء العظيم الكثير، ويؤيِّدُه ما في آخر هذه الرواية، وهو قوله: "فإنَّ الله لا يتعاظَمه شَيء"[٢].

قوله: «فإنَّ الله لا يتعاظَمه شيء أعطاه»: الضَّمير المنصوب في "أعطاه" يرجع إلى "شيء"؛ يعني لا يعظُم عليه إعطاء شيء، بل جميع الموجودات في أَمرِه يسير وهو على كل شيء قدير[٣].

قوله: «فإنَّه لا مستكرِه له»: أي يستحيل أن يكرِهَه أحدٌ على شيء فإنَّ الأسباب إنَّما تكون بمشيئِيه؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكُن[٤].

ثانيا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قوله: «بل هي حمى تفور» بالفاء أي يظهر حرُّها ووهَجها وغَلَيانُها[٥].

قوله: «أو تثور» شكٌّ من الراوي ، ومعناهما واحدٌ، أي : تغلي ويظهر حرُّها ووهَجها[٦].

قولُه: «تُزِيره القبور» بضَمِّ التاء– تجعله زائرا للقُبور[٧].

---

(١) عمدة القاري (١٥٠/٢٥).
(٢) فتح الباري (١٤٠/١١).
(٣) مرعاة المفاتيح (٦٩٥/٧).
(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير (١٨٨/١).
(٥) شرح القسطلاني (٦٣/٦).
(٦) حاشية السندي على صحيح البخاري (٦/٤).
(٧) الكوثر الجاري (٤٠٩/٦).

المطلب الخامس: كشف التعارض بين الحديثين:

ينبغي أن يعلَم أنَّ حديث أبي هَريرة حديثٌ محكَم، وليس بمشكل، بل هو ثابت معنى ونقلاً، وأيضاً فأنَّه لا ناسخ له.

يقول ابن عبد البرِّ في شرح هذا الحديث: "هذا صحيح بيِّن لا يحتاج إلى تفسير ولا إلى كلام وتأويل؛ لأنَّه واضح المعنى، ويدخل في معنى قوله: «اللهمَّ اغفر لي إن شئتَ وارحمني إن شئتَ» كُلُّ دعوة؛ فلا يجوز لأحد أن يقولَ: "اللهم أعطني كذا إن شئتَ، وارحمني إن شئت، وتجاوز عني، وهَب لي من الخير إن شئتَ، من أمر الدِّين والدُّنيا؛ لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك؛ ولأنَّه كلام مستحيل لا وجه له؛ لأنَّه لا يفعل إلا ما شاء لا شريك له"[1].

وقال العلامة الباجي: "لا يشترطُ مشيئته باللفظ؛ فإنَّ ذلك أمر معلوم متيقَّن؛ أنَّه لا يغفر إلا أن يشاء، ولا يصح غير هذا، فلا معنى لاشتراط المشيئة، لأنَّها إنَّما تُشترط فيمن يصحُّ منه أن يفعل دون أن يشاء بالإكراه وغيره مما تنزَّه الله سبحانه عنه، وقد بيَّن ذلك صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث، بقوله: «فإنَّه لا مكرِه له».

ومعنى قوله: «ليعزم المسألة» أي يعرِّي دعاءه وسؤالَه من لَفظ المشيئة، ويسألَ سؤالَ من يعلَم أنَّه لا يفعل إلا أن يشاء، وأيضاً فإنَّ في قوله: "إن شئت" نوعاً من الاستغناء عن مغفرته؛ كقول القائل: "إن شئتَ أن تُعطيني كذا فافْعل"؛ لا يستعمل هذا إلا مع الغنى عنه، وأمَّا المضطرُّ إليه فإنَّه يعزم مسألته، ويسألَ سؤالَ فقيرٍ مضطرٍّ إلى ما سألَه"[2].

قال ابن حجر: «ومعنى الأمر بالعزم: الجدُّ فيه، وأن يجزم بوقُوع مطلوبه، ولا يعلِّق ذلك بمشيئة الله تعالى، وإن كان مأمورا في جميع ما يريدُ فعلَه أن يعلِّقه بمشيئة الله تعالى، وقيل: معنى العزم: أن يحسن الظنَّ بالله في الإجابة»[3].

---

(١) التمهيد (١٩/٤٩)

(٢) المنتقى (١/٤٩٧).

(٣) فتح الباري (١١/١٤٠).

قال الملا علي القاري: «قيل: منع عن قوله "إن شئتَ" لأنَّه شَكٌّ في القبول؛ والله تعالى كريم، لا يبخل عنده، فليستيقن بالقَبول، وليعزم مسألته، أي: ليطلُب جازمًا من غير شَكٍّ أنَّه يفعل ما شاء»[1].

قلت: إنَّ حديث أبي هريرة يتَّفق مع مقاصد الشريعة، بل وكلام الصحابة من أوجُه:

- ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «يمين الله ملأى لا يغيضُها نَفَقةٌ؛ سحَّاء الليل والنَّهار، أرأيتم ما أنفق مذ خلق السماء والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه»[2].
- وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه: «يا عبادي! لو أنَّ أوَّلكُم وآخركم وإنسكُم وجنَّكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيتُ كُلَّ إنسان مسألَته، ما نقص ذلك ممَّا عندي إلا كما ينقُص المخْيطُ إذا أُدخل البحر»[3].
- وقال أبو سعيد الخدريُّ: «إذا دعوتُم الله فارفعوا في المسألة، فإنَّ ما عنده لا يُنفده شيء، وإذا دعوتم فاعزموا، فإنَّ الله لا مستكره له»[4].

قلت: وقد تبيَّن من خلال السُّنَّة أنَّ غالب الأشياء التي هي تحقيق أو يرجى تحقيقها كثيرا؛ لا يقول صلى الله عليه وسلم فيها (إن شاء الله) وإن سلم ذلك فيمكن توجيهه بأمور:

أولا: تأدبا مع الله.

ثانيا: إيقانا بأن الله يعطي وينصر ويهب ... إلخ.

ثالثا: قول "إن شاء الله" فيه ما يشعر بالشك والتردد في الإيمان بقدرة الله جلَّ وعلا.

ولذا جاء في صحيح البخاري برقم: (٢٩٩٥): "عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَفَلَ مِنَ الحَجِّ أَوِ العُمْرَةِ -وَلاَ أَعْلَمُه إِلاَّ قَالَ الغَزْوِ- يَقُولُ كُلَّمَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدْفَدٍ: كَبَّرَ ثَلاَثًا، ثُمَّ قَالَ: "لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ"، قَالَ صَالِحٌ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَمْ يَقُلْ عَبْدُ اللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ؟ قَالَ: لَا".

---

(١) المرقاة (٧/١١٤)

(٢) أخرجه مسلم (٣٧/ ٩٩٣).

(٣)أخرجه مسلم (٥٥/ ٢٥٧٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٩٨١).

قلتَ : وهذا يعضد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستثناء بالمشيئة عند الدُّعاء، لأنَّ قوله: «إن شاء الله» بعد قوله: «يبون» كأن فيه نوع شكٍّ وعدم يقينٍ، فكان هذا دأب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

ومع هذا فقد جاءت بعض الرِّوايات بإثبات المشيئة كما جاء في البخاري (٣٠٨٤) من طريق نافعٍ، عن ابن عمر رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل كبَّر ثلاثًا، قال: «آيبون إن شاء الله، تائبون، عابدون، حامدون، لربنا ساجدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده».

فأثبت المشيئة لإظهار أنَّ ذلك جائزٌ في الجملة.

وقد جاءت الآياتُ والأحاديثُ دالَّةً ومبيِّنةً: أنَّ الله سبحانه وتعالى إذا وعد لا يخلف وعده، فإذا دعا الإنسانُ ربَّه فقد أخبر الله أنَّه يجيبه فمن ذلك:

١- ﴿ئن آضم طح ظم عج عم غجغم فج فح فخ فم قحقم كج كح كخ كل كم لجئم﴾ [البقرة: ١٨٦]، فبيَّن الله سبحانه أنَّه يجيب دعوةَ الدَّاعي، فكيف يستثني الإنسانُ بالمشيئة في دعائه، وقد أخبر جلَّ وعلا أنَّه يجيب الدَّاعي.

٢- ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢] فالله سبحانه يجيب المضطر ولو كان كافرا، فكيف بالمؤمن التقي.

٣- ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (٥٥)﴾ [الأعراف:٥٥]، فبيَّن الله سبحانه أنَّه يجيب الإنسانَ إذا دعاه تضرُّعًا وخفية، ونهى عن الاعتداء في الدُّعاء، ولعلَّ من الاعتداء الاستثناء بالمشيئة؛ فإنَّه سوء أدب مع الله، ولو كان جائزا في الجملة.

٤- ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فبيَّن الله جلَّ وعلا أنَّ رحمته قريبة من المحسنين إذا دعوه خوفًا وطمعا؛ فكيف بعد هذا يستثني العبد ويقول: إن شاء الله، فهذا مما لا يليق مع الله سبحانه!

مطلب الكلام على حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أما حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس طهور إن شاء»:

فقد قال البدر العيني: "قوله: إن شاء الله بمعنى الدعاء"[١].

وقال العلامة الصنعاني: قوله: "(إن شاء الله) دَلَّ على أنَّه دعاء لا خبر، ويحتمل أنَّه إخبار بمشيئة الله وهي قيدٌ للجملتين معا»[٢].

قال ابن الملقن: "وقوله: (إن شاء الله) بمعنى الدُّعاء، فأبى الأعرابيُّ وسخطَه، فصدَّقَه الشَّارعَ أنَّه يموتُ من ذلك. ويجوز أن يكون الشَّارعَ علم أنَّه سيموتُ من مرضه قبل قَولِه له: «طَهور» فدعا له بتغفير ذنوبه، ويحتمل أن يكون أخبر بذلك قبل موته وبعد قوله"[٣].

وجاء في لمعات التنقيح: "(لا بأس طهور إن شاء الله) أي: مطهَّر من الذُّنوب، والذُّنوب أقذار معنويَّة، ولا يخفى أنَّه يحتمل أن يكونَ استعمالُ الطُّهر ههنا بطريق المجاز، إلا أن يقال: الأصل الحمل على الحقيقة"[٤].

ومن أفضل ما جاء في شرح هذا الحديث قول العلامة الكوراني: "لا بأس، طهور إن شاء الله: فيه تفاؤلٌ وتسليةٌ للمريض، وعلقه بالمشيئة؛ إذ لا علم له بالعاقبة، والطُّهور صفةُ مبالغة، يريد تُطهِّره من الذُّنوب، فلمَّا دخل على الأعرابيُّ وقال ذلك؛ ردَّ من غاية جهله وشقَاوته»[٥].

فهذا على سبيل التَّيمُّن والتفاؤل، ومن باب تأكيد مشيئة الله جل وعلا.

---

(١) عمدة القاري (١٩٠/٢٤).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير (٣٨٩/٨).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصغير (٢٠٠/٢٠).

(٤) (٨/٢).

(٥) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (٢٣٨/٩).

يقول العلامة ابن عثيمين: "أما قول إن شاء الله في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا بأس طهور إن شاء الله»؛ فهذا لأنه خبر وتفاؤل فيقول لا بأس كأنه ينفي أن يكون به بأس، ثم يقول: إن شاء الله؛ لأنَّ الأمر كله بمشيئة الله عز وجلَّ.

فيؤخذ من هذا الحديث: أنَّه ينبغي لمن عاد المريض إذا دخل عليه أن يقول: لا بأس طهور عن شاء الله"[1].

قلتَ: وتشهد له النصوص والآثار من الكتاب والسنة وفعل الصحابة رضوان الله عليهم:

فهو دأب الأنبياء والصالحين كما جاءت بذلك نصوص الكتاب:

- فهذا النَّبيُّ الكريم يوسف على نبيِّنا وعليه الصَّلاة والسَّلام رغم كُلِّ ما ناله من المقامات العليَّة الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، حيثُ آتاه النُّبوَّة ومكن له في الأرض، حتى صار الرَّجل الأوَّل علىَ رأس الدَّولة في مصر؛ استثنى لَمَّا دخل عليه أبواه فلم يقل: "ادخلوا مصر آمنين"، قال تعالى:

فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ

[يوسف: ٩٩]، وكان استثناؤه تأدبا منه مع الله؛ لأنَّ المقام يقتضي ذلك، فمهما بلغ الإنسان من علوٍّ فإنَّه لا يخرج عن كونه المخلوقَ الذَّليل الحقير العاجز أمام قُدرة وعظمة الخالق ربِّ العالمين، ولو لم يَكُن من عجزه إلا أنَّه لا يعلم ما يأتي به الغد، ولا قدرة له على التَّحكُّم فيه من جلْب نفعٍ أو دفعِ ضرٍّ؛ لكفى.

ثمَّ إنَّ دوامَ الحال من الْمُحال؛ فكم من غَنيٍّ صار فقيرا، وكم من مالك صار مملوكًا، وكم من صحيحٍ صار عليلاً، وكم من حاكمٍ صار محكوما.

- وهذا الذَّبيح إسماعيل النَّبيُّ ابن الخليل إبراهيم على نبيِّنا وعليهم الصَّلاة والسَّلام لَمَّا قصَّ عليه أبوه رؤيا ذبحه، وقال

فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ

[الصافات: ١٠٢]؛ وهذا استثناء يقتضيه المقام؛ فربما ضعف الإنسان في آخر لحظة بمباشرة الذَّبح ومعاينة السِّكين والإضجاع ونحو ذلك، فيجبن ويعجز عن الصبر.

---

(١) شرح رياض الصالحين (٤/٤٨٥)

- وهذا موسى عليه السلام استثنى مع معلمه الخضر عليه السلام فقال: **قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا** [الكهف: ٦٩].

- وهذا الرجل الصالح بمدين استثنى لما قال لموسى عليه **السلام قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ ۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ۖ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ ۚ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ** [القصص:٢٧].

وقد ورد في السُّنَّة من فعل النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم كثيرا، من ذلك:

- ما جاء في البخاري (٣٨٨٢) من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين أراد حنينا: «منزلُنا غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر».

وسبب الاستثناء هنا ظاهر جليٌّ؛ لأنَّ الإنسان لا يدري هل يعيش إلى غد أم لا.

وورد في آثار الصَّحابة:

ما جاء في البخاري (٣٦٩٦) من قول عثمان رادا على من نصحه بعد حديث طويل: «فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم أمَّا ما ذكرتَ من شأن الوليد فسنأخذُ فيه بالحقِّ إن شاء الله. ثمَّ دعا عليًّا فأمره أن يجلده فجلَده ثمانين».

ولقد استثنى عثمانُ لأنَّه بشر يعلم أنَّه ربما حيل بينه وبين فعل ما يقولُه.

- وهذا ابن عبَّاس يستثني في زيارته لأمِّنا عائشة رضي الله عنها في مرض موتها فقال لها: "أنت بخير إن شاء الله" والقصَّة رواها البخاري (٤٧٥٣) عن ابن أبي مليكة قال: استأذنَ ابنُ عبَّاس قبل موتها على عائشة، وهي مغلُوبةٌ، قالَت: أخْشَى أن ينبي عَلَيَّ! فقيل ابن عَمِّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ومن وجوه الْمسلمين. قالت: ائذَنُوا له. فقال: كَيفَ تجدينك؟ قالت: بخير إن اتَّقيت. قال: فأنْت بخير إن شاء الله، زوجةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكح بكرا غيرك ونزلَ عذرك من السَّماء.

- وكذلك استثنى عاصم بن ثابت رضي الله عنه في قصَّة طويلة أخرجها البخاري (٤٠٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: بعثَ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم سريَّةً عينا وأمَّر عليهم عاصم بن ثابت وهو جدُّ عاصم بن عمر بن الخطاب، فانطَلَقُوا حتَّى إذا كان بين عسفان ومكة ذكروا لحيٍّ من هذَيلٍ يقالُ لهم بنو لَحيان، فتبِعوهم

بقَريب من مائة رام، فاقتصُّوا آثارهم حتَّى أتَوا منزلًا نزلُوه فوجدُوا فيه نَوى تمر تزوَّدوه من الْمدينة، فقالوا: هذا تمر يثرب. فتبعوا آثارهم حتَّى لحقوهم، فلما انتهى عاصم وأصحابه لجئوا إلى فَدْفَد، وجاء القوم فأحاطوا بهم، فقالوا: لكم العهدُ والميثاقُ إن نزلْتم إلينا أن لا نقتل منكم رجلًا. فقال عاصم: أمَّا أنا فلا أنزلُ في ذمَّة كافر، اللهمَّ أخبر عنَّا نبيَّك. فقاتلوهم حتى قتلوا عاصما في سبعة نفر بالنَّبل، وبقي خُبيب، وزيد ورجل آخر، فأعطوهم العهد والميثاق، فلمَّا أعطَوهم العهدَ والميثاق نزلوا إليهم، فلما استمكنوا منهم، حلُّوا أوتار قسيِّهم فربطُوهم بها، فقال الرَّجل الثَّالث الذي معهما: هذا أوَّلُ الغَدر فأبى أن يصحبهم، فجرروه وعالجوه على أن يصحبهم، فلَم يفْعل؛ فقتلُوه، وانطلقوا بخُبيب وزيد حتَّى باعوهما بمكة فاشترى خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب هو قتل الحارث يوم بدر فمكثَ عندَهم أسيرا حتى إذا أَجمعوا قَتلَه استعار موسى من بعض بنات الحارث ليستحِدَّ بها فأعارته، قالت: فغفَلْتُ عن صبيٍّ لي فدَرج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه، فلما رأيته فزعت فزعةً عرف ذاك مني وفي يده الموسى فقال: أتخشين أن أقتله؟ ما كنت لأفعل ذاك إن شاء الله.

الاستثناء وعلاقته بالعقيدة:

اعتَنَتْ كتب العقيدة بالمشيئة؛ لما يترتب عليها من أُمور قد تَقدَح في إيمان العبد.

وقد اختلفَ العلماء في الاستثناء بالمشيئة عند الإيمان، وهو قولُ الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله.

فأهل السنة يجيزون ذلك إن لم يكن مراد الاستثناء متعلقًا بأصل الإيمان، أما أصل الإيمان كالإيمان بالله والملائكة واليوم الآخر ونحو ذلك، فلا يستثني لأن ذلك شكٌ منه، واضطراب.

بينما مرجئة الفقهاء لا يجيزون ذلك أصلاً فيقولون: لا يقول: "أنا مؤمن إن شاء الله"، لا في أصل الإيمان ولا في غيره. ويسمون من يفعل ذلك بالشكاكة[1].

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/٧٨٠، ٧٨١).

والصواب في ذلك ما ذهب إليه علماء السَّلف والمحقّقون:

وهو أنَّه إن أرادَ أَصل الإيمان الذي هو بمعنى الإسلام والذي يكون بدونه كافرا فلا يصحُّ الاستثناء والحالة هذه؛ لأنه يكون حينئذ متضمِّنا لمعنى الشك في أصل الدين وهو محرم بل يجب على المسلم أن يجزم بإيمانه بهذا الاعتبار ويقول : أنا مؤمن دون استثناء ، وأما إن أراد كمال الإيمان والمرتبة العالية التي هي فوق مرتبة الإسلام فعليه أن يستثني ويقول: "إن شاء الله" لأنَّ في عدم الاستثناء تزكيةً منعت الشريعة منها كما في قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم﴾.

ولذا قال الإمام أحمد: "مؤمن إن شاء الله وأقول مسلم ولا أستثني"[1].

يقول العلامة أبو القاسم الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان المحجة (٤١٧/١): "يكره لمن حصل منه الإيمان أن يقول: أنا مؤمن حقاً، ومؤمن عند الله ولكن يقولُ: أنا مؤمن أرجو أو مؤمن إن شاء الله، أو يقولُ: آمنتَ بالله وملائكته وكتبه ورسله، وليس هذا على طريق الشَّكِّ في إيمانه، لكنَّه على معنى أنَّه لا يضبط أنَّه قد أتى بجميع ما أُمِر به، وتَرك جميع ما نُهي عنه ، خلافاً لقول من قال: إذا علِم من نفسه أنَّه مؤمن جاز أن يقول: أنا مؤمن حقاً.

والدَّليل على امتناع القطع لنفسه ودخول الاستثناء؛ إجماعَ السَّلف، قيل لابنِ مسعود – رضي الله عنه–: إنَّ هذا يزعم أنَّه مؤمن. قال: سلوه أفي الجنَّة هو أم في النَّار؟ فسألوه فقال : الله أعلم. فقال له عبد الله: فهلَّا وكلت الأولى، كما وكلت الآخرة".

والمقام لا يقتضي استيعاب أقوال أهل العلم جميعهم، وقد فصَّلت كُتَب العقائد في ذلك مثل السُّنَّة للإمام أحمد (٣٤٧/١)، والسُّنة للخلال (٥٩٤/٣)، واللالكائي في الاعتقاد (٩٦١/٥).

علاقة ذلك بحديث أبي هريرة وحديث ابن عباس:

إذا كان لا يجوز الاستثناء في الإيمان لأنَّه دالٌ على الشَّكِّ والرِّيبة في الإيمان، فمن باب أولى الدُّعاء والرَّغبة فيما عند الله، فخزائنه لا تنفد، ووعده حق.

---

(١) الإيمان لابن منده (٣١١/١).

قلتَ: ويتبيَّن ممَّا سبق:

١- أن قوله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس طهور إن شاء الله» إنما هو دعاء وليس بخبر، أي على جهة اليقين.

٢- وأن قوله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس طهور إن شاء الله» إنما جاء على سبيل التفاؤل وتسلية المريض.

٣- كما أن قوله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس طهور إن شاء الله» كان تأدبا منه مع الله، فإنه لا يعلم العاقبة إلا هو سبحانه.

٤- وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «فليعزم المسألة» ولا يقل: «إن شئتَ»، هذا جاء على الأصل؛ لأنَّ الله سبحانه لا يتعاظم عليه شيء، فيكونُ الدعاء على سبيل الجزم والتثبت لا بالتشكيك مع قدرة الله جل وعلا.

٥- أن المانع من الاستثناء بالمشيئة في الدعاء تنزيهه سبحانه عما قد تتضمنه العبارة من التشكيك في قدرة الله، أو المنع من إساءة التأدب مع الله جل وعلا.

وبهذا يتضح أنه لا تعارض بين الحديثين ولله الحمد.

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه، وبعد:

فهذا ملخص يجمع أهم نتائج البحث، وهي:

١- أنَّ الله سبحانَه وتعالى حمى دينه ومصدري شريعيه -القُرآن والسُّنَّة- برجال مخلصين من ذوي العلم.

٢- من النتائج إبراز أهمية علم مختلف الحديث ومشكله، لما فيه من رفع الإيهام عن عقول الناس مما يتبادر إلى أذهانهم بسبب قلة علمهم.

٣- إثبات أنه لا يوجد تعارض ألبتَّة بين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صحَّت عنه، والمثال الذي قُمنا ببحثه والوقوف على جزئياته ومحاولة فَهمه، خير دليل على ذلك.

أهم التوصيات:

١- وجوبُ زيادة عناية الباحثين بهذا العلم الشَّريف -مختلف الحديث أو مشكل الحديث-، خاصَةً في عصرٍ مليء بالأخطاء العلمية والفكرية.

٢- ضرورة إبراز شمولية هذا العلم وتعدد فروعه وأقسامه، وأن ما قام به العلماء ممن سبق في جمع الأحاديث المتعارضة إنما هو نموذج ومثال لبيان الفائدة وليس للحصر، وليس هو من قبيل ردة الفعل على ما أثير في عصرهم، فالواجب على أهل العلم والباحثين جمع ما لم يجمعه العلماء من قبل، خدمة للسنة التي هي المصدر الثاني للتشريع.

هذا وما كان من توفيقٍ فمن الله، وما كان من خللٍ أو خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع:

١- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى.

٢- الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٩، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي

٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٤- الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن مَحمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٥- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفَاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

٦- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تأليف: الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي، دار النشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة - ١٤١٣ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري

٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري.

٨- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٩- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٠- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - -، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١١- حاشية السندي على صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن عبد الهادي السندي المدني ، الحنفي ، أبو الحسن، الناشر دار الفكر.
١٢- الدعاء للطبراني، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
١٣- الروض الداني (المعجم الصغير)، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان – ١٤٠٥ – ١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير
١٤- سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار النشر: دار الفكر – بيروت – –، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي
١٥- سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر – – ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٦- سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٤١٤ – ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا
١٧- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١ – ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن
١٨- شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي – دمشق _ بيروت – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش.
١٩- شرح رياض الصالحين، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: ١٤٢٦ هـ.
٢٠- شعب الإيمان، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
٢١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٤ – ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٢٢- صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٢٣- الصمت وآداب اللسان، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو إسحاق الحويني.
٢٤- الطب النبوي، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: مصطفى خضر دونمز التركي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م.

٢٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٦- عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
٢٨- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى.
٢٩- كتاب الدعوات الكبير، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، دار النشر: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق – الكويت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.
٣٠- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت
٣١- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
٣٢- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، المؤلف: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٣٣- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدِّهلوي الحنفي «المولود بدهلي في الهند سنة (٩٥٨ هـ) والمتوفى بها سنة (١٠٥٢ هـ) رحمه الله تعالى»، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق – ، ، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.
٣٤- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: علي بن محمد بن علي البعلي أبو الحسن، دار النشر: جامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة، تحقيق: د. محمد مظهربقا.
٣٥- المرض والكفارات، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: الدار السلفية – بومباي – ١٤١١ – ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الوكيل الندوي.
٣٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.
٣٧- مسند أبي عوانة، تأليف: الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار النشر: دار المعرفة – بيروت

٣٨- مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار المأمون للتراث – دمشق – ١٤٠٤ – ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد
٣٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة – مصر
٤٠- مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٥ – ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
٤١- المسند، تأليف: عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي، دار النشر: دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبي – بيروت ، القاهرة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
٤٢- المصنف، تأليف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
٤٣- المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين – القاهرة – ١٤١٥، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني
٤٤- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء – الموصل – ١٤٠٤ – ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
٤٥- المعجم لابن المقرئ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
٤٦- المنتقى شرح الموطإ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ، (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة – الطبعة: الثانية، بدون تاريخ).
٤٧- الموافقات في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.
٤٨- موطأ الإمام مالك، تأليف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – مصر – –، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

فهرس الموضوعات:

مُقَدِّمَة ١
ابتداء التأليف في علم مختلف الحديث ومشكله ٣
أهمية هذا العلم ٣
تعريف مختلف الحديث ٤
تعريف مشكل الحديث ٤
تمهيد ٦
١. المستشرقون.. ..... ٦
٢. المستغربون من المسلمين. ٦
٣. القرآنيون..... ..... ٧
المطلب الأول: ألفاظ الحديثين ٨
أولا: حديث أبي هريرة ٨
ثانيا: حديث ابن عباس ٨
المطلب الثاني: تخريج الحديثين ٩
الفرع الثاني: تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنهما ١٠
التخريج ١٠
المطلب الثالث: الحكم على الحديثين ١٠
الفرع الأول: درجة حديث أبي هريرة رضي الله عنه ١٠
الفرع الثاني: درجة حديث ابن عباس رضي الله عنهما ١٠
المطلب الرابع: غريب الحديث والمعنى الإجمالي له ١١
أولا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه ١١
ثانيا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما ١١
المطلب الخامس: كشف التعارض بين الحديثين ١٢
مطلب الكلام على حديث ابن عباس رضي الله عنهما ١٥
علاقة ذلك بحديث أبي هريرة وحديث ابن عباس ١٩
الخاتمة ٢١
أهم التوصيات ٢١
فهرس المصادر والمراجع ٠
فهرس الموضوعات ٤